

السيد عمار الحكيم يدعو لاعتماد الخدمة العامة معيارا للتدرج التنظيمي لتيار الحكمة



خلال إنعقاد المؤتمر العام الثاني للهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني السبت 5/3/2022، شكر السيد عمار الحكيم أعضاء الهيئة العامة على تجديد الثقة بانتخابه رئيسا لتيار الحكمة الوطني، مستذكرا مسيرة الراحلين ممن فارقونا وكان لهم الأثر البالغ في المؤتمر التأسيسي الأول للتيار وعلى رأسهم سماحة الشيخ حميد معلة الساعدي تلك الشخصية القيادية المتواضعة والفضة وقال سماحته أن تيار الحكمة الوطني يتمتع بسمعة الإعتدال والوسطية والإتزان ومراعاة المصالح العامة والإنتفاح على الجميع مع امتلاكه لرؤية توصف بأنها عميقة وقدرة على تقديم الحلول مبينا أن تيار الحكمة دفع ضريبة إعتداله ووسطيته واتزانه وعلاقاته المقبولة مع الجميع فالحكمة تيار سياسي وإجتماعي وثقافي ووطني يجدد من خطابه وآلياته.

سماحته أعرب عن فخره واعتزازه بوجود أعضاء من الهيئة العامة من كل مكونات المجتمع العراقي فالحكمة تنتمي للإسلام ولمذهب أهل البيت "عليهم السلام" وللمرجعية الدينية والعراق وكل المكونات وجدت في الحكمة ما يمثلها ويعبر عن هويتها مشيرا الى ان الحكمة كان أول المباركين للفائزين في الإنتخابات البرلمانية رغم قناعاته بحجم التلاعب والتزوير الذي شاب العملية الإنتخابية وأن المقاعد التي حصل عليها لا تعبر عن حجم الحكمة النيابي و لا تعبر عن مكانة التيار وتاريخه وتأثيره.

سماحته شدد على اعتماد الخدمة العامة كمييارية للتدرج التنظيمي وكفلسفة للمشروع السياسي، وأن تكون معيارا في إنتخاب أعضاء المكتب السياسي وباقي المفاصل التيارية، مبينا أن الخدمة لا تعني خدمة أبناء التيار فقط وإنما عامة الناس مؤكدا أهمية الإهتمام بالشباب والمرأة واعتبرنا وجودهما في مرشحي المكتب السياسي دليل على حضور هاتين الفئتين في التيار ومشروعه كما أكد على أهمية التوازن كشرط لتحقيق الإستقرار مجددا موقفه من الحكومة القادمة بالحياد الإيجابي، لا مشاركة ولا معارضة، موضحا أن عدم المشاركة لا يعني التخلي عن الأدوار السياسية والمسؤوليات الوطنية.

سماحته جدد دعوته لعدم المساس بإستحقاق المكون الإجتماعي الأكبر موضحا أن الحفاظ على إستحقاقات المكون الأكبر ليس حديثا طائفا فنحن من "انتصرنا لباقي المكونات ودفعنا ضريبة ذلك تخوينا واتهاما بالزهد بإستحقاق المكون الأكبر والشواهد كثر" مؤكدا أهمية أن تكون المرحلة القادمة مرحلة أولويات خدمية وإقتصادية واضحة مع خطة واضحة لاستثمار الوفرة المالية المتحققة من إرتفاع أسعار النفط داعيا إلى رؤية واضحة في مكافحة الفساد، فلا مكافحة من منطلق الإستهداف السياسي لان ذلك سيؤدي إلى فساد من نوع آخر مع الحاجة إلى تجفيف منابع الفساد وتقليل البيروقراطية والروتين وحفظ المال العام من التلاعب موضحا ضرورة إقامة علاقات خارجية متوازنة فقوة العراق بحياديته وعدم دخوله مع أي طرف ضد آخر، وأن ينطلق العراق من مصلحته ومصالح شعبه في كل تحركاته.